



بيان جمهورية مصر العربية

أمام

الشق رفيع المستوي لمؤتمر نزع السلاح

الجلسة العامة، فبراير ٢٠٢١

يلقيه

السيد/ سامح شكري

وزير الخارجية

السيد رئيس مؤتمر نزع السلاح

السيدات والسادة السفراء وممثلو الدول الأعضاء بمؤتمر نزع السلاح

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، كما أود أن أعرب عن تقدير بلادي لجهود السيدة مدير عام مكتب الأمم المتحدة في جنيف وسكرتير عام مؤتمر نزع السلاح، في توفير الدعم لأعمال المؤتمر. وأود أن أؤكد استمرار مساندة مصر لرئاسة المؤتمر وجهودها البناءة الساعية لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب عن تطلع بلادي لنجاح دورة ٢٠٢١ في استعادة الدور الفعال للمؤتمر.

السيد الرئيس،

إن حالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح والتي امتدت لأكثر من عقدين من الزمان تضر بمصداقية ودور المؤتمر الذي طالما كان محورياً في التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح. وفي هذا الإطار، تعرب مصر عن دعمها التام لعقد الجلسة الخاصة الرابعة حول نزع السلاح SSOD4 في أقرب فرصة، لإجراء مراجعة شاملة حول هيكل منظومة نزع السلاح متعدد الأطراف.

السيد الرئيس،

على الرغم من النداءات المتكررة من جانب مصر والعديد من أطراف المجتمع الدولي للمطالبة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يظل هناك اعتماد من الدول النووية أطراف المعاهدة على مفهوم الردع النووي في عقائدها العسكرية، في تجاهل تام لما نصت عليه المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي بعد مرور أكثر من ٥٠ عاماً على دخولها حيز التنفيذ، وهو ما ينم عن أن دفعها للمد اللانهائي للمعاهدة ما كان إلا بدافع انفراد امتلاكها لهذا السلاح، وأن هذا الاخفاق في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة لا يمكن اعتباره إلا اخلاقاً بأحكام المعاهدة وعدم الامتثال لها.

إن مصر لا تزال تعرب عن قلقها من عدم وجود معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، وتُقدر مصر أن الطرح الذي تدفع به بعض الدول النووية، والقائم على أن البيئة الأمنية والأوضاع السياسية الدولية غير مواتية للمضي قدماً في الإزالة الكاملة للسلاح النووي، يمثل منطقتاً مغلوطةً وغير مقنعة. فعلى العكس من ذلك، يعد المضي قدماً نحو نزع السلاح النووي في حد ذاته عنصراً رئيسياً لخلق مناخ أمني أقل خطراً ووضع دولي أكثر استقراراً.

من هذا المنطلق، تطالب مصر الدول النووية بأن تفي بالتزاماتها بنزع أسلحتها النووية بالكامل، فضلاً عن تأكيد دعمها للجهود الساعية إلى البدء في مفاوضات للتوصل لمعاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية بحيث تتضمن هذه المعاهدة أيضاً مخزون المواد الانشطارية ولا تقتصر فقط على الإنتاج المستقبلي لهذه المواد.

من ناحية أخرى، تولى مصر اهتماماً خاصاً بتطوير وتقوية النظام القانوني القائم لتعزيز والإبقاء على الفضاء الخارجي للأنشطة السلمية، والحفاظ على طبيعته كتراث مشترك للبشرية. ولقد واصلت مصر منذ سنوات، وبالتعاون مع سريلانكا، تقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويعد التفاوض حول صك قانوني ملزم لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ذو أهمية كبيرة، لا سيما في ظل تنامي التوجهات المقلقة حول إمكانية تسليح الفضاء الخارجي وقيام عدة دول بتطوير قدرات مضادة للأقمار الصناعية.

السيد الرئيس،

إن منطقة الشرق الأوسط تُعد من بؤر عدم الاستقرار الإقليمي والدولي، ويفاقم من هذا الوضع وجود دولة بها غير طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ومن هنا نُعيد التذكير بما أكدت عليه مؤتمرات مراجعة المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ بشأن مطالبة إسرائيل - الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة - بسرعة الانضمام لها، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يساهم في صون السلم والأمن في المنطقة.

السيد الرئيس،

تؤكد مصر حرصها على استمرار المشاركة البناءة والنشطة في مؤتمر نزع السلاح وتتطلع لتقديم المزيد من الإسهامات خلال الاجتماعات المختلفة التي تشهدها أجندة نزع السلاح هذا العام، وعلى رأسها مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي والمقرر عقده في نيويورك خلال شهر أغسطس ٢٠٢١، والذي تتطلع مصر إلى خروجه بوثيقة ختامية متوازنة وشاملة حول الركائز الثلاث للمعاهدة، وتؤكد التزام المجتمع الدولي بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استثماراً للمؤتمر الأممي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والتي أثبتت دورته الأولى بأنه يمثل فرصة عملية لجميع دول المنطقة للتوصل لمعاهدة ملزمة في هذا الشأن استناداً للإرادة الحرة للدول وبتوافق الآراء، وتأمل مصر في أن تشارك كافة دول المنطقة والدول المعنية في الدورة الثانية من المؤتمر التي تُعقد في نوفمبر ٢٠٢١.

شكراً سيادة الرئيس.

---